

كل يوم وليس كذلك ان الوقف انظرون ان قول جازعني جازعني
البيع مع المنة مع لفي الاستبدال فالمنع فيصور البيع في جميع الصور
التي فيها في جميع الاستبدال انظرون في التي نسبت ما قبله في باب
غصب الوقف من قول واذا ضمن الغاصب قيمة الارض الوقف ثم
رجعت الارض لوقف اليه لا يملكه لان الوقف لا يملك والوقف منزلة
الملك ولو غصبه غاصب من مولاه فابق منه او خرج الغاصب من
الملك فوقفه ولم يملكه ومثله عادي الجولاه ودمولاه القيمة
التي اخذها **انظرون** في التي نسبت قول وليس للغاصب ان يبيع الارض
التي حذرت اليه حتى يأخذ القيمة لان هذه وقف ولا تكون بمنزلة
الاجل ولا يكون رهن **انظرون** في التي نسبت قول في تحقيق ان الوقف
كالملك وان له لوقف بينها وان لم يملكها بالملك لما فيه من القيمة
الاشبه وليس من الخزين حبيبة سراية البطلان منه للملك المضمون
اليه فيقتصر البطلان على المدة والوقف ولا يبيع البطلان لما فيه
لغيره لان الغصب في الجملة للمال اليه في البيع يخرج منه بالخصه بما كان
عليه **انظرون** في التي بعد صريح في قول **الوقف لا يملك** انما فيه بانه
بالتميز الغاصب ملك **واعجب** انتم كيف توهمتم تصوره وجود البيع
الغاصب في الوقف ونحن مع ان الغاصب ما يملك بان بيع الوقف لا
يتوهم نفاذه وكلنا مجتمع على بطلان بيعه في غير حالة الاستبدال
اقتصر **واعجب** منكم بملكه بذلك التميز والمك فرغ عن تصور الوقف
ان يكون على يد الغاصب وان صدرت من الغاصب عنه بقولنا لا
يجوز ان كان فاسد من غير ان يملك منه انه بالمعنى العام والمرا من ذلك ان
وهو البطلان ينقل لتعليق ذلك **اما معكم** فليكن في القول بانه
لا يقبل التملك والملك او ما حرم المولى من انبات قبوله التملك والملك
بانه يكون في الجملة كسئلة اثار الغاصب بناء الوقف **انظرون** في التي
بني التملك وانباته العام والغاصب لا يبيع كما يبيع **اما معكم**
قولنا ان الوقف لا يكون رجسا اذ كل ما يجوز بيعه لا يجوز رهنه **اما**
فهم اسناد ما في ذلك لثباته على عليه وسلم بانه لا يبيع
ولا يوهب ولا يورث **اما معكم** قول الامام المحقق في الدين الربيعي رحمه الله
كقول غيره ان الوقف محرر عن التملك والملك **اما معكم** ما في الامام
من قول الشيخ الامام الاجل ابو جعفر بن الفضل في وقف رجل يترك
عليه فغاصب رجلا بوقف وبنه انه يؤخذ من الغاصب قيمته
ويشترى بها موقعا آخر قيمته على ارضه فبيع المشقة الاجل ليس
بيع الوقف لا يجوز فقال اذا كان الغاصب باحدا وليست لوقف بنية

بصيرتها كالحجب الاستبدال كما في المثل اذا قل والعدو ليقبض
للعنه اذ انفس **فهم** هذا المثل واستعمل على عتات وما نسب ولم
تصو نسبته للعتاق وهلال فلا يفسد معه كالسوسنط بنية هذا
وقدنا النساء انتمي اربنا معا فاسد وقبضها فوقفها المشقة ووقفها
فاسد بقبض البيع والوقف وشراء المصالحها انتهى فالوقف لا يبيع
البيع باطرا على كونه كالنفس باع عتارا فترجى ان يباها هو وقف
لا يقبل لان جرة الوقف لا يملك الملك بخلاف الاعتقاد حتى لو رهن على
انه وقف يبيع بلزوما يقبل انتهى وهذا قول الامام ان الوقف عاجز
غير انتم الا بخلافه بلزومه واما على الثاني به من قولنا انه لا يبيع
بدون ذلك فيقبل مطلقا سواء قضى بلزومه ام لا **لوفي** الاسعاف نام ارض
شراخي انه كان وقفها قبل البيع قال بعضهم نقل الاجتهاد لا ينسحب اليه
كالشهادة على السلاق والعقود يعنى عنق الامة غير انه اذا كان هناك
موقوف عليه مخصوص ولم يزل لا يعطى شيئا من العدة ونحوه يجمع الى
القرء لان الشهادة ثبتت حق القرء ولا تظهر الا في حقهم انتهى ما حصل
للخلاف في قبول البيعة وعدمه الا لئلا يفسد فيما اذا كان المقدم للبيعة
هو الباع ومع موصاهه الاخلاف في قبول البيعة اذا قام بغيره لانه لا يملك
المانع وهو التناقص والاخلاف في ابطال ذلك البيع وما ترتب عليه من وقف
او بيع او غيره كما حتمنا جعل بانه **وهذا** القرء قد اتى به جهات
والحجة لانباته ودفعا عنه بموجبات الظن وشبهاته وانما اهل التمسك
والتحريم والتفريق وكشفنا الشكل نصرا وادخالنا في حيزه لثمة سندا
بما لم يصفى من ايقه عليه وسلم وزاد فضلا ونهرا لدية وعلى اوصافه
السادرة البررة الكرام على اعداءه وكان الفرع من تحريمه بينه وبينه
المستحق اليه الله تعالى يجمع اموره الشريفة الخلق بفراقه له والولى ولقنا
وحبه والسلم في اوائله ثم ربيع الثالث سنة خمس من الف مضعف
المال والذات وملازمة الوساة وتحتقر الامراض والفساد والظلم وتعمل
الملك كغيره احوال مذهبنا القليل ولكن اعان الله سبحانه وتعالى
فصل الزمان وله الطوبى والتمسك باللسان والاركان ونسأله سبحانه
ان يخدم اعمالنا بالصالحات وبغيرنا الا اذن وخالفنا في وقتنا ولينا
حالا لاجلنا باحسانه واستراجلنا وفضلنا لاجلنا صانعا بركة سيد المرسلين
صلى الله عليه وسلم وعلى سائر الانبياء
والمرسلين والصالحين والقبائل

باحسان الوجوه الدين
الرباهة الحادية والحمد لله
والسلام